

الحياة أوف شور العامل البشرى

فى عام ٢٠٠٦، التقيت مصرفياً خاصة سابقة، اسمها بث كرال، كى أجد إجابة عن سؤال كان قد ظل يلح علىّ ويقولقنى: كيف يبرر المصرفيون الخاصون الذين يجمعون ثروات أفراد العصابات والسياسيين الفاسدين ما يفعلونه؟

التقينا يوم أحد بكافيه صاحب بواشنطن دى سى حيث كانت تعيش. كانت قد تركت المصارف الخاصة والتحتت بالقطاع غير الحكومى. بدت وهى ترتدى معطفاً أسود لافتاً باللونين الأبيض والأسود وأنها مازالت المصرفية النووية الأنيقة. كانت كرال (وهذا ليس اسمها الحقيقى) التى كانت فى السابعة والأربعين قضت منها حوالى أربعة وعشرين عاماً فى العمل المصرفى، مازالت تحاول أن تتوافق مع حياتها الماضية. كانت تمقت ما كانته فى الماضى، ومن الواضح أن فضحها لما خبرته من أمور مروعة كان يتسبب لها فى الألم، بيد أنها رفضت بإصرار كشف أى من تفاصيل العملاء التى أقسمت على حمايتها. كانت حريصة على عدم إحداث قطيعة مع الصداقات العديدة التى كونتها من خلال تلك الصناعة، وكانت تراعى بيقه ما تقوله وما لا تقوله.

كان آخر مركز أوف شور عملت به كرال هو جزر البهاما وهي مجموعة جزر فى أرخبيل يسكنها ٣٠٠٠٠٠ نسمة وظلت مركز أوف شور مهما منذ العصر الذهبى للجريمة المنظمة الأمريكية فى العقود الأولى للقرن العشرين. قبل لقائنا ببضعة أشهر كان أحد العاملين بجزر الكايمان قد حذرنى من أن على أن أتيقظ لسلامتى الشخصية إن كنت أنوى أن «أطرح كل تلك الأسئلة» فى جزر البهاما. قالت كرال إنها غير واثقة مما قد يحدث لها إذا عادت إلى هناك لأنها كانت تخرق، جزئيا، قانون الصمت للبنوك الخاصة. قالت دون أن تبترسم «لا أود أن أُدفن تحت ألواح من الإسمنت». أحد أسباب خوفها كان شيئا قد سبب غضبها فى البداية: الكثيرون ممن كانت تتعامل معهم كانوا أفرادا أقوىاء نوى سلطة فى أوطانهم، كانت إحدى الحالات تتعلق «بأفراد بارزين جدا فى عالم السياسة».

وعلى غير المعتاد من المصرفيين الأجانب فى البهاما، كانت كرال قد شاركت فى

احتفالات Junkanoo، وهي مزيج من التقاليد الكرنفالية الكاريبية والأمريكية اللاتينية، والتي يسميها أحد المواقع الإلكترونية «أعظم مناسبة ثقافية ليس فقط في جزر البهاما بل في العالم أجمع». بدت محبطة لفكرة أن أعضاء مجموعتها في احتفالات Junkanoo- ناهيك عن أصدقائها الآخرين بالجزر - قد يرون أن نقدها لصناعة الأوف شور هناك معادياً للبهاما. كانت مازالت تحاول إعادة تحديد علاقتها بقيم الأوف شور التي عملت في إطارها طوال حياتها الوظيفية: السرية أمر طيب؛ كل ما يأتى بالأموال طيب؛ إذا خرقت قانون الصمت فإما أنك مهمل أو خائن.

ولدت كرال في لستر بإنجلترا، واجتازت الاختبارات المصرفية بعد انتهائها من دراستها مباشرة وعملت أولاً ببنك ميدلاند البريطاني الدولي في الثمانينيات، قبل أن تنتقل إلى العمل ببنك سويدي تملكه الدولة جزئياً، ثم في عام ١٩٨٧ إلى تشيس مانهاتن بلكسمبورج كى تعمل في مكتبه الخلفى - بالإدارة. كان تشيس الوكيل

الذى يقوم بدفع الأرباح عن بعض إصدارات السندات، وكانت كراال تقوم بجهد شاق فى أقبية قسم الكويونات وتتأكد من أن حاملى سندات اليورو يتلقون مستحقاتهم. تتذكر كراال قائلة «كنا نتعامل مع أطباء الأسنان البلجيكيين الذين يحتفظون بسنداتهم تحت المراتب. أحيانا كانوا يحضرون جميعهم مرة واحدة - وكنا نقول لقد وصل باص الكويونات. كانوا يأتون من بلجيكا، وألمانيا وهولندا، يملنون الردهة وتصل تجمعاتهم إلى خارج الأبواب، ثم يتملكهم الغضب ويلوحون بكويوناتهم ويتسلمون شيكاتهم». كان بالأقبية بين أشياء أخرى أظرف مغلقة تتعلق بالأفراد الذين يحوزون صافى قيمة أصول عالية high net worth individuals (HNWIs). قالت «لم نكن نعرف ما بداخل تلك الأظرف. كان المصرفيون الخاصون ومدراء العلاقات يضعون تلك الأشياء هناك - لم تكن لدينا أية فكرة».

كان من المعتاد أن يستمر العمل لمدة ست عشرة ساعة فى اليوم وأحيانا كان عليهم العمل فى إجازات نهاية الأسبوع وكان الضغط هائلا. قالت «إنها ثقافة خوف. إن خسر العميل نقودا واجهنا المشاكل. كنا نشعر بالتوتر الهائل. مواعيد نهائية، تتفرع منها مواعيد نهائية أخرى. السياسات الشركائية مجنونة؛ ضغوط هائلة، مراوغات، قسوة لا تعرف الرحمة، وطعن فى الظهر». انتقلت إلى بانكو مركانتيل دو ساو پاولو البرازيلى، ثم إلى بنك سبىتى ترست فى جزر البهاما حيث عملت بتقييمات وحسابات الاستثمارات المشتركة. هنا رفضت كراال ذكر أسماء المؤسسات التى عملت معها بعد ذلك.

أصبحت مدير علاقات العملاء للأعمال المصرفية الخاصة بجزر البهاما فى فرع لأحد البنوك البريطانية الشهيرة. كانوا يعملون فى مجال ما يسمى «البنوك المُدارة managed banks أو البنوك الاعتبارية shell banks»، وهى تخصص أوف شورى، ليس لها وجود حقيقى فى المكان الذى تأسست به، من ثم بإمكانها تحاشى الإشراف عليها من خلال منظمين مسئولين. نمطياً، تشغّل هذه البنوك من خلال وكيل لها فى أحد الاختصاصات القضائية للملاذات الضريبية - وربما يكون هذا

بنكا كوكيبيا شهيراً - مما يمدها باسم راسخ معروف يبعث على الطمأنينة وكذلك عنوان لدعم القوقعة The Shell التي يتخفى البنك داخلها ويتحصن بها، لكن هذا البنك الوكيل الشهير لا يتحمل أية مسؤولية، بل إنه لا يملك معلومات حقيقية عن ممارسات البنك الاعتباري. من ثم، قد تتم إجراءات تأسيس البنك في جزر البهاما مثلاً، فيما يتواجد مالكوه ومدراؤه في مكان آخر.

تتعاطى تلك البنوك الاعتبارية مع أنشطة ترفض بنوك أخرى أن تلمسها. وفقاً لتعبير السناتور كارل لفين «لا يفحص المنظمون، بعامّة، تلك البنوك، ولا يكاد أحد سوى مالكيها يعرف مكانها أو كيف يجري العمل بها أو من هم عملاؤها. أخبرنا مالك لأحد تلك البنوك أن بنكه يوجد حيث يوجد هو في أى وقت». تعرض الإعلانات إنشاءً مثل تلك البنوك نظير بضعة آلاف من الدولارات وتعد بالأى يكون ثمة عمليات تفتيش فضولية عن خلفياتها، أو بإنشائها داخل اختصاص قضائي وقانوني أوربي، وبالأى يستغرق إنشاؤها سوى وقت قصير. استخدم البنك الذى عملت به كرال اسم بنك معروف من أجل طمأننة منظم جزر البهاما. سألت كرال عن مدى الإشراف الذى كان يمارسه البنك البريطانى على تلك الكيانات، فضحكت ساخرة وقالت إن تلك البنوك ترسل كشوف حسابات كل ثلاثة أشهر لبنك البهاما المركزى، لكن الإشراف عليها ورقابتها لم يكن ضمن اختصاصاتهم.

تتذكر كرال أنه كان ثمة لافتات نحاسية فى بهو الاستقبال بالبنك البريطانى التى كانت تعمل به مكتوب عليها بانكو يو إكس Banco de X، الذى ربما كان اسم بنك أرچنتينى اعتبارى يستخدم عنوان البنك البريطانى وأرقام هواتفه على أوراقه المكتبية ومطبوعاته. لم يكن بإمكان منظم البهاما معرفة ما يجرى بالأرچنتين، والعكس صحيح، وهذا أسلوب أوف شور كلاسيكى. وكالمتوقع، كانت بعض تلك البنوك تفضل، هذا على الرغم من أن أحد أكبر مكاتب المراجعة الحسابة الخمسة كان يقوم بمراجعة دفاترها الحاسبية ويقرأها. تتذكر كرال، التى تتحدث الإسبانية، تلقى مكالمات هاتفية من مودعين غاضبين لدى انهيار البنوك والصناديق التى كان

بنكها يتعامل معها. كان المودعون ينفجرون فى البكاء وهم يحادثونها ويخبرونها أنهم فقدوا مدخرات حياتهم وكانت تخبرهم أنه لا جدوى فى القدوم بالطائرة إلى البهاما لأنه ليس ثمة نقود هناك. بل إن النقود لم تكن موجودة هناك أبداً.

دفعت هجمات ١١ سبتمبر الولايات المتحدة إلى إصدار تشريع بخصوص تلك البنوك اقتضى أن يوظف كل منها مصرفيين رفيعي المستوى ويحتفظ بدفاتره المحاسبية وسجلاته فى مقره كى يصبح له كيان حقيقى ويتمكن من ممارسة نشاطه. قالت كرال إن هذا يعنى أن يَشغَل البنك غرفة أو جناحاً فى أحد المباني، ويجلس به شخصان ويصبح بنكا. وجهتني إلى الموقع الإلكتروني القائم لشركة ائتمانية تتخذ البهاما مقراً لها والتي توفر تلك المتطلبات بالضبط: مظهر البنك الحقيقي بما فى هذا اثنان من العاملين، كوكيلين أو مديريين، ومكان للإمساك بالدفاتر وحفظ السجلات. تتيح تلك الهيئة للكيان القيام بنشاطه المعتاد، وفى نفس الوقت الوفاء بمتطلبات المنظمين.

انتقلت كرال بعد ذلك إلى بنك أوربي كبير وعملت مرة أخرى مديراً لعلاقات العملاء - واقعياً، يقتضى هذا المنصب العثور على عملاء أثرياء والقيام بما يرضيهم. كان اصطلياد العملاء يقتضى منها السفر كثيراً إلى أمريكا اللاتينية. قالت «كنت أذكر فى استمارة طلب الفيزا أنني ذاهبة للمتعة، هذا رغم امتلاء حقيبة سفرى ببذلات البيزنس الرسمية وتقييمات محافظ أوراق مالية Portfolio evaluation أو مواد تسويقية وعروض تشرح مميزات الائتمانات فى جزر البهاما». لم تكن أسماء العملاء تظهر على تقييم الحافظات الخاصة بهم بل إن البنك فى الواقع لم يكن يسجلها كأسماء للحسابات «كنا نقوم بإخفاء أسماء الحسابات وأرقامها بحيث لا تظهر سوى قائمة تحتوى أوراقاً مالية وأملاكاً سائلة وممتلكات يمكن تحويلها إلى نقد من المستحيل تحديد أسماء أصحابها».

قالت إنها لم تشعر أبداً أن ثمة خطأ فيما كانت تفعله، هذا على الرغم من أنها فى معظم الحالات كانت تساعد العملاء على خرق القوانين. قالت إن ما كان

يساعدها، جزئيا، على عدم تفحص ضميرها هو أنه كان دائما ثمة حالات تجعلها تعتقد أنها تقوم بمساعدة أحدهم. على سبيل المثال، لدى بلدان مثل البرازيل ما يسمى بنظام حقوق الوريثة الشرعيين الذى يملى من يحصل على الأصول فى العائلة بعد وفاة الأبوين ويمكن لانتمان الأوف شور الالتفاف على ذلك. ذكرت كرال إحدى هذه الحالات حيث قام بنكها بتغيير اسم الوريث الشرعى، والذى كان شابا مستهترا، ومنحت الأصول للمستفيدة المفضلة لدى العائلة وكانت ابنة ذات احتياجات خاصة.

كانت كرال تقوم باتصالات مدروسة بكبار المحامين ومديرى الأصول على أمل الانضمام إلى ما يعرف فى المهنة باستعراضات الجمال - عرض للبنوك المستعدة لتقديم الخدمات بحيث يمكن للعملاء وممثلهم استعراضها والاختيار من بينها لإدارة ثروتهم. كان مفتاح الاختيار هو إقامة علاقة ائتمانية، يمتزج فيها الطيب بالخبث. الجانب الطيب هو أنك تقدم عائدات قيمة آمنة عن أصولهم، أما الخبيث فهو الثقة فى أن تبقى هوياتهم سرية وخرق القانون لحسابهم. وسعيا وراء تلك العلاقات المراوغة، كانت كرال تحضر مباريات البولو، والأوبرا والحفلات الموسيقية بربو دى جانيرو، وعددا لا يحصى من وجبات إفطار وغداء وعشاء العمل بأعلى مطاعم المدينة.

وعلى الرغم من تنامى تأنيب ضميرها، انتهى الأمر بها فى العمل لدى بنك سويسرى خاص صغير أنيق بجزر الباهاما. لم يكن بنكا عاديا، قالت كرال إنه كان البنك الوحيد الذى شاهدت فيه حقيبة ملابس مليئة بالنقد. قالت «لم يحدث وأن شاهدت عميلا واحدا يدخل من باب البنك. كان المصرفيون وعملاؤهم يذهبون معا فى رحلات صيد، أو لمشاهدة عروض باليه فى بودابست. قالت «وهذه هى الأمكنة التى يحدث فيها ذلك» ومن لهجتها، بدت وكأنها تتحدث عن فعل جنسى شائن. كان البيزنس الحقيقى يعمل من سويسرا، وكانت البهاما مجرد «ساحة انتظار» أو نقطة انتقال للأموال، طبقة أخرى من السرية. أما الدافع الأكبر فكان بالطبع هو الضرورة الملحة لتلقى عائدات الجرائم وتخزينها.

قالت: «شعرت وأناى كنت أقوم ببيع شخصيتى فى سوق العهر من أجل جلب الأموال إلى البنك. ثم انتهى بى الأمر إلى أن أدرك أن البيزنس الذى كنت متورطة فيه يسهم فى استدامة الفقر فى العالم». ثم أضافت «كنت أستمتع بإثارة المغامرة لدرجة أننى لم أتوقف لأفكر ما كان بوسعى عمله سوى ذلك».

كان زملاؤها ينتمون إلى الدوائر الأرستقراطية الأوروبية القديمة. وفيما كانت كرال شديدة التميز فى العمل الذى كان منوطا بها، وكان لها صلات عمل وثيقة مع نخبة المحامين والمدراء وما شابه، ظلت هناك فجوة تفصلها عنهم. قالت «كانوا يذهبون إلى حفلات مع أفراد من الأسر الملكية الحاكمة، ومع السفراء. لكننى لم أكن ضمن دائرتهم».

وقتئذ، كان يجرى إحكام تطبيق القوانين فى البهاما بقدر فى أعقاب الإجراءات الكوكبية الواهنة، وانتقلت إلى وظيفة جانبية بالبنك لتعمل مسئولة إذعان [لمراعاة تنفيذ القوانين]. تتباهى بنوك الأوف شور حاليا بالقواعد التى تتبّعها لمعرفة هوية عملائها من أجل استبعاد النقود الرديئة. قد يكون على المودعين تقديم صورة موثقة من جواز سفرهم، مثلا، وإفشاء مصدر أموالهم. أدخلت الاختصاصات القضائية مثل جزر البهاما والكايمان تلك المتطلبات إلى صلب قوانينها، وتوظف البنوك مسئولى إذعان من أمثال كرال. هذه هى النظرية، على الأقل.

فى وظيفتها الجديدة، بدأت كرال تتعلم طرقا ملتوية كثيرة للالتفاف على تلك القواعد. يطلب موظف الإذعان معرفة مصدر الأموال ويتلقى أية إجابات؛ لم يكن يطلب وثائق، حسب ما قالت كرال، التى عرفت مسئول إذعان حُظِر عليه بصراحة رؤية بعض الملفات. كان ثمة مهرب فى قانون البهاما يسمح للمؤسسة بإعفاء بعض العملاء من متطلبات اليقظة طالما كان مصدر إحالة أنشطتهم مؤسسة مالية فى اختصاص قضائى يفترض أن قوانينه صالحة. بين أونة وأخرى يقوم أحد البنوك بالإعلان عن ضبطه حالة غسيل أموال وذلك كى يوضح أنهم يطبقون القانون. قالت كرال إنهم كان يسعدهم عمل ذلك طالما لا يتم فضح شخص أو بيزنس لا يريد البنك أن يتسبب فى إزعاجه.

تم تآكل الأطر القانونية للأوف شور التي تميز بين ما هو مشروع وما هو إجرامى لبحل محلها شبكات ثقة تميز بين الراسخين المحترمين من جهة، وبين الجهولين المشبوهين من جهة أخرى. يريد الأشخاص الذين يملكون أموالا يريدون غسلها، أو استثمارها مع الحد الأدنى من الضرائب أن يعرفوا أنهم يتعاملون مع أناس يشقون أن ليس لديهم محاذير أخلاقية. إذا كان العميل مجهولا بالنسبة للمصرفيين سيكون عليه المرور من خلال كثير من حلقات الأحكام والقواعد؛ أما إن كان العميل موثوقا وراسخا تتساقط القواعد والأحكام. تلك الشبكات القائمة على الثقة والتي تحترم أرستوقراطية الثروة والمميزات الاجتماعية وتقاوم القوانين الرسمية، تُمثل راحة مطلقة لعملاء البنوك الأثرياء. ليس من قبيل المصادفة وجود تماثلات بين هذه السلوكيات وقواعد سلوكيات المافيا وقوانينها.

قالت كرال «على الرغم من أن تلك البنوك تتنافس فيما بينها إلا أنها أيضا تتعاون مع بعضها. رؤساء تلك البنوك جزء من دائرة للأصدقاء وزملاء العمل تلف حولها الدائرة الاجتماعية بأكملها- بنية اجتماعية تتداخل فيها علاقات البيزنس. يقومون بتمرير البيزنس بين بعضهم. ينص القانون أن على المرء الإبلاغ عن النشاط المشبوه لوحدة الاستخبارات المالية (FIU) أو للشرطة. لكن الجميع يعرفون بعضهم في مثل تلك الأماكن الصغيرة. لا يستطيع أحد أن يثق أن يتم التعاطى مع البلاغ بسرية أو من خلال القنوات الصحيحة. ثمة احتمال ضخم أن يكون هناك من يعمل في FIU أو الشرطة على صلة وثيقة بالبنك الذى يعمل به.. وبإمكان ذلك أن يلحق الضرر بمقدم البلاغ لإثارتة القضية».

كان من المفترض أن تقوم كرال بتفحص الحركات المشبوهة على الحسابات - وكان ثمة الكثير منها. نبّهت مدراءها مرات عدة لكنهم كانوا يردّون قائلين «هذه عمولات». أكانت رشاوى؟ عمولات عن ماذا؟ قالت إنها مضت تسألهم ولم تتلق إجابات. قالت إن إحدى شركات الائتمان والتي كان مقرها سويسرا وكانت على علاقة بالبنك الذى تعمل به لم تكن تعرض شيئا على موقعها الإلكتروني باستثناء

بعض الصور لنافورة جميلة بجنيف. أضافت «كانت المستندات الزبالة التي يقدمونها لنا لا تصدق، ولا يمكن أن تنطلي على أى وكيل أو وصى مسنول. لم يكن لدينا أى سند يوضح من واهب الائتمان أو ما الأصول أو مصدرها. اعترضت بشدة، لكن البنك كان يتقبل ذلك».

مضت محاذيرها تنمو بمرور الوقت وبدأت تشعر بالوحدة الشديدة فى المكان. «لم أستطع إخبار خطيبى - كان من المفترض أن ألتزم بالسرية المصرفية. كان يعرف أننى أعانى من ضغوط شديدة بسبب أشياء لا أستطيع التحدث عنها. وعلى الرغم من أنه كان إنسانا صبورا إلا أنه لم يكن يسيرا بالنسبة له، أن يجدى فى نهاية اليوم شاحبة منهكة ومريضة، فى وجود أشياء تحدث لا يستطيع أبدا معرفة شىء عنها».

تحدثت إلى مسئولى إزعان آخرين ووجدتهم يشعرون بالعجز مثلها. تتذكر: «الخوف كان يعم المكان. كنت أشعر أننى أواجه معضلة.. يريد معظم العاملين أداء عملهم، وحماية البنك والبلد من الفضيحة، وأيضا أداء واجبهم الأخلاقى والقانونى».

ثرثرت مع كرال عن تجاربي فى جزر الكايمان مؤخرا. عما حدث حينما كشفت لإحدى أوائل الشخصيات التى أجريت حوارات معها فى الكايمان عن روابطى مع منظمة ناقدة للملاذات الضريبية. انتهى ذلك اللقاء فى غضون دقائق. كان صديق مشترك قد أحالنى إليها، وبعد لقائنا تلقى صديقى عدة إيميلات منها تذكر كيف شعرت بعدم الارتياح بعد اللقاء وتؤكد على ذلك، وتطلب وعدا بعد وعد بالآ أنذكر اسمها أبدا.

دائما ما بدا الأشخاص الذين التقيتهم يشعرون بأنه من غير اللائق أن أوجه إليهم أسئلة حول كيف يمكن لأى شخص أن يوازن بين ازدهار سكان الجزر البالغ عددهم ما يربو قليلا على ٥٠٠٠٠ نسمة وراثهم ضد مصالح ٣٥٠ مليون أمريكى شمالي، و٦٠٠ مليون أمريكى لاتينى، أو ٦٠٠ مليون إفريقي. فى أفضل الأحوال

كانوا يغيرون الموضوع. لكن، ما كان يثير دهشتي بدرجة أكبر هو أنني ورغم ثقتي في آرائك كنت أجد نفسي أشعر بالخزي حينما أُعبرَ عنها في جزر الكايمان. فهمت كراال تلك المشاعر على الفور. قالت «حينما كنت أخطط للرحيل من جزر البهاما، كان أصدقائي هناك يقومون بتعريفى بفرص أخرى في مجال المصارف الخاصة. كانت فكرة مواصلة العمل في تلك المهنة تشعرنى بالقرف لدرجة الغثيان الجسدى، هذا على الرغم من وجود أصدقائى الأعضاء حولى يؤدون نفس العمل فى تلك الصناعة ويحاولون مساعدتى. كيف كان لى أن أقول لهم إننى لا أستطيع مواصلة العمل فى ذلك المجال فيما كانوا هم مازالوا يعملون به. شعرت بالدنس والقذارة من كل اتجاه، القذارة لأننى مارست ذلك العمل، وشعور بالدنس لأننى لم أكن صادقة وصريحة كما يجب مع أصدقائى».

أبلغتني ستافنى پادىلا - كالتنبورن، وهى أم لطفلين وتجمعنى بها صداقة قديمة، وكانت تسكن الكايمان حتى وقت قريب، أنها حينما انتقلت للعيش هناك سرعان ما أدركت أن ثمة حدوداً غير منطوقة للفضول والصراحة. قالت «حينما تعيش هناك، فإن ثمة شعوراً بوجود شىء تحت سطح الأشياء، ولم أريد أن أنظر. عرفت أن الإجابة ستكون معقدة بدرجة تفوق قدرتى على التعامل معها، لا تستطيع التحدث إلى الناس. ثمة خط غريب غير مرئى لا تستطيع عبوره. إنها حالة عقلية شبه/ اختيارية من الرقابة الذاتية».

لدى زيارة لى لجزر الكايمان عام ٢٠٠٩، كنت أترثر مع سياسى كايمانى رفيع المستوى فى منزله، حينما دخل رجل كايمانى أسمر البشرة متين البنية فى أربعينيات عمره، يلبس قميصاً أزرق برقبة عالية، وشورت كاكى ونظارة شمسية وقدم نفسه بصفته «الشيطان». علمت أنه كان يعمل فى مجال تطبيق القانون الدولى وأنه كان قد قضى أعواماً يتقصى الخطايا الكوكبية المتفشية بجزر الكايمان. ذكر، على سبيل المثال بعض عمليات تاجر السلاح الدولى شيكتور باوت والتي لم تصل الإعلام أبداً وتحدث عن صناديق التحوط وصناديق الأموال

المشتركة، والناقلات ذات الأهداف الخاصة والقطاعات التي تعمل فى أموال الجريمة وترتكب الجرائم وغير ذلك مما يجرى بجزر الكايمان، هذا على الرغم من أنه رفض الدخول فى أية تفاصيل. حذرني وقال إن على أن أراعى سلامتى الشخصية لأن المكان شرير خبيث. قال إنه اهتم بالكشف عن أشياء يحرص المسئولون على أن تظل مخفية، وجعله هذا عدوا للمؤسسة، ولهذا السبب، أسمى نفسه بالشيطان، لأنهم يعاملونه كشيطان. قال إنهم يفرضون على من لا يروقهم العزلة الاقتصادية ويدمرون مصداقيتهم ونزاهتهم ويجردونهم من كرامتهم ويلتزمون بالعمل وفقا لقانون الصمت. قال إن ثمة عصابة سرية، يجتمع أفرادها ويقررون أن شخصا ما يتسبب فى المشاكل، ويرسلون إليه الإشارات؛ وإن الشبكات الماسونية ذات السطوة وغيرها تنشط بالمكان. قال إن العصابة لا تضم السياسيين لكنهم يخبرونهم بما عليهم فعله. تدخل مضيفى قائلا إن أسلوب الحديث عن تلك العصابة يماثل الأسلوب الذى يتحدث به المرء عن الأشباح. قال «الشيطان» إن الأمر الصعب هو أن هؤلاء الذين يرتكبون ما يعتبره المجتمع الدولى أمورا غير مشروعة أعضاء فى مجالس الإدارات، ويحتلون مناصب رفيعة وينظر إليهم على أنهم رجال بولة.

تفتخر جزر الكايمان بقوانينها التدخلية التى تستوجب معرفة كل شىء عن العملاء، وتلك القوانين متشددة على الورق فقط، حيث إنه، وكما اكتشفت بث كرال بالبهاما فإن تلك الأحكام والقوانين لا يُعمل بها إذا كان الشخص أو البيزنس جزءا موثوقا من الشبكة. قال الشيطان «إذا لم يكن لك علاقة مع إحدى المؤسسات، سيصرون على معرفة كل شىء عنك، حتى مقاس ملابسك الداخلية، أما إن كانت لك علاقة ظلت قائمة لفترة زمنية مع أحد البنوك، فلا تنطبق القواعد عليك. أيضا إذا ثبت أنك شخص ثرى، لا تتم مساعلة صدقيتك». ذكرتني كلماته بمذكرة داخلية فى بنك ريجز كشفت عنها عام ٢٠٠٤ لجنة تقصى الحقائق الدائمة الأمريكية. تقول المذكرة «العميل شركة استثمارات خاصة تتخذ من البهاما موطنها لها وتستخدم

كناقلة لإدارة اهنداجات الاستثمار للمالك المستفيد، وهو مهني متقاعد حقق نجاحا كبيرا أثناء حياته الوظيفية، وراكم ثروة أثناء حياته تمكنه من التقاعد بأسلوب نظامي». كان «المهني المتقاعد» هو أوجست بينوشيه الطاغية التشيلي والقائد الأعلى لعمليات التعذيب.

فيما بعد، أعدت قصة «الشیطان» وحكاية كرال على أسمع محاسب كان قد عمل بجزر الكايمان، وأكد لي جازما مصداقية كل ما جاء بهما. قال إن التهديدات التي يتلقاها «الفضوليون» جادة، وأنه قد ينتهي بهم الأمر إلى السجن والمعتقلات ثم روى لي عدة قصص عن حالات موت غامضة بما فيها قصة فرديريك بيس وهو مصرفي سويسري وجد ميتا في شنطة سيارة محترقة ووجد على جسده آثار إصابات بالآلات حادة.

وصف محدثي الذي كان قد عمل مديرا لصناديق تحوط، ومسئول إذعان، وكبير محاسبين، كيف أنه بدأ ببطء يعرف ما كان يحدث، قال «بدأت أشعر بعدم الارتياح بعد وصولي بثلاث سنوات أو أربع. كنا ندير البيزنس من خلال الحسابات وهو أمر بدا لي مشبوها. كان بإمكانني أن أجمع بعض المعلومات من هنا وهناك لأصل إلى بعض النتائج لكن لم يكن باستطاعتي طرح أى أسئلة. حتى إذا كان لديك إشارات أو قرائن، لم يكن باستطاعتك التحدث. لكنني تحدثت وكانت النتيجة أنني كنت أتلقى معلومات أقل في الاجتماعات. كانت المعلومات تتم مناقشتها مسبقا. شعرت أن ثمة تمثيلية كانت تؤدي». بدأ يصبح موضع الشكوك وبدأوا يتقلونه بالعمل: ١٢٠٠ ساعة عمل إضافية في العام دونما مكافأة حيث أبلغه المدير التنفيذي أن ذلك كان جزءا من وظيفته.

«في غضون عامين كان قد جرى تغيير ما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من العاملين كان يتم التخلص ممن لا يتوافقون مع النظام. اطرحت أسئلة، يتم فصلك أو تحميلك أعباء أكثر من طاقتك حتى تستقيل. لم يتم هذا بأسلوب واضح صريح، مثلا، لا يستدعونك إلى اجتماعات ويطلبون منك عدم طرح أسئلة، إنهم أناس مثقفون

متعلمون - لديهم وسائلهم الخاصة لتوصيل الرسائل. نعلم فراه ما بين السطور لا يقولون إنني أهددك، بل إن هذا الشخص لا يتسق مع الصورة. لقد قضيت أعواما طويلة في هذا البيزنس وأعرف ما يعنونه».

يحتاج المرء إلى تصريح عمل كي يقيم بجزر الكايمان؛ إذا تسبب أى أحد فى مشاكل - سواء كان مسئولاً بالشرطة، أو محامياً، أو منظمًا، أو مراجع حسابات - يقوم مجلس الحماية بكايمان، الذى يمنح التصاريح، بإلغاء تصريحه. يدرك الأجانب بكايمان هشاشة وضعهم.

أردف محدثى قائلاً إن معظم من يعملون بالأوف شور لا يرون سوى أجزاء صغيرة من الصورة الكبرى كي لا يستوعبوا ما يجرى:

مثلاً، إذا تم إنشاء انتمان بكايمان، فيما توجد حافظة، الأوراق المالية بسويسرا، لن تستطيع الحصول سوى على أقل القليل من المعلومات فى كايمان ولن تعرف سبب ذلك. إن من يرتكبون الجرائم- الذين ينشئون الانتمان أو الناقلة ذات الأهداف الخاصة يجلسون فى نيويورك أو لندن. أما الموظفون، فهم فى معظمهم أناس شرفاء يحاولون بذل جهدهم؛ والمحامى أو عضو مجلس الإدارة المنتدب، أو كبير المسئولين عن العمليات هم من لديهم المعلومات.

«إذا أطلقت صفارة الإنذار ومكثت بالجزيرة، لن تكون لديك أية حماية. إذا تحدثت بصراحة فى أحد الأماكن، ستعمل الشبكة بأسلوب بحيث لا تتمكن من الحصول على عمل مرة أخرى أبداً. إنه انتحار جسدى واقتصادى. ليس ثمة سبيل تحصل به على الحماية. أشاهدت فيلم The Firm [المؤسسة] لچون جريشام؛ إن الأوضاع هنا أكثر سوءاً. لا يقتصر الأمر على المحامين، بل يشمل البيئة السياسية بأكملها».

ثمة ما يخفق المعارضة فى الحياة بالجزر، ويشجع أسلوب التوافق مع الجماعة السائد. فى روايته «الثلوج تتساقط على أشجار الأرز» يبلور دايفيد جوترسون جوهر هذا المزاج النوعى. يقول «إن العدو فى الجزيرة عدو إلى الأبد. ليس ثمة

فرصة للنماذج هي مثل تلك الخلفية المجهولة، ليس ثمة مجتمع مجاور تنتقل باتجاهه. يتطلب مشهد الجزيرة نفسه من ساكنيها مراقبة خطواتهم لحظة بلحظة، يعانون كثيراً من الكوابح النفسية التي تجعلهم يخشون الانفتاح على الأعراب».

لا تستطيع الاختباء في جزيرة صغيرة. تجعل قدرة سكانها على الحفاظ على إجماع مؤسسى وقمع مثيرى المشاكل من تلك الجزر أماكن مضيافة بخاصة لأنشطة الأوف شور المالية بحيث يطمئن رجال المال الدوليون على أنهم يمكنهم الوثوق بالمؤسسات المحلية كى تحول دون وجود سياسات ديموقراطية تتدخل فى بيزنس صناعة النقود. لم يكن مصدر هذا التوافق الجمعى هو جزر الملاذات - فهى مجرد عقدٍ محصنة فى شبكات القوة الكوكبية الأكبر بقيادة بريطانيا وغيرها من القوى الكبرى- لكنها غدت تؤوى تكتلات من التوجهات المعادية للحكومات، القامعة للفقراء والمستهينة بهم والتي مصدرها أماكن أخرى، تُجمَعها وتسمح لها بالازدهار دونما رقابة أو كبح.

يصف جون كريستنسن، المستشار الاقتصادى المنشق، كيف واجه مواقف أوف شور يمينية متطرفة لدى عودته عام ١٩٨٦ إلى موطنه بجزيرة چرسى فى أعقاب انتهاء عمله بالخارج كاققتصادى تنمية. كان ذلك عام التحرير المالى الأكبر الذى قاده ذا سىتى أوف لندن ووجد ذلك الملاذ الضريبى وسط طفرة ازدهار مذهلة. كان العمل يجرى على قدم وساق لهدم البيوت القديمة ومحال هدايا السياح والمحال التجارية بسانت هليير عاصمة چرسى الجميلة ليحل محلها بنوك ومبانٍ مكتبية ومواقف سيارات وبارات. ذهب إلى وكالة توظيف حيث أخبروه أن بإمكانه الحصول على الوظيفة التى يريدها. وفى اليوم التالى، تلقى ثلاثة عروض.

بدأ العمل مع شركة محاسبية واختص بمائة وخمسين عميل خاص. كانت الشركة تؤدى عمليات التلاعب بالفواتير *re invoicing*، تلك الممارسة التى وصفتها سابقا حيث يتوافق الشركاء التجاريون على سعر للصفقة، ثم يقومون بتسجيله رسمياً بسعر آخر وذلك من أجل نقل بعض النقود سرا عبر الحدود. من البالغ

الصعوبة تبين كمّ الأموال التي تتدفق من خلال تلك الممارسة. فنقدر «منظمة النزاهة المالية» بواشنطن أنه يجري استنزاف حوالى ١٠٠ مليار دولار سنويا من البلدان النامية من خلال تلك الممارسة وحدها. ويمائل هذا حجم المعونات الأجنبية من البلدان الغنية جميعها. إضافة إلى ذلك- وحسب ما قاله كريستسن، فقد كانت الشركة المحاسبية تمارس يوميا أعمال الأوف شور المعتادة الخاصة بهروب رعوس الأموال وتحاشي الضرائب ونقل رعوس الأموال إلى الخارج.

عمل كريستسن بتلك الشركة المحاسبية مدة عشرين شهرا وكان يتعاطى بشكل أساسى مع عملاء مقيمين ببلاد قد ارتبطت تاريخيا ببريطانيا، مثل جنوب إفريقيا، حيث كان الكثير من عمله يتعلق بالتهرب من العقوبات المناهضة للإبارتايد، وبنيجيريا وكينيا وأوغندا وإيران. قال إنه كان شخصا مطلعًا وكان يقوم منهجيا بدراسة آلاف الملفات. وتدرجيا، بدأت الصور المختلفة تتشكل أمامه. مثلا أدرك، فى إحدى الحالات أن العميل كان شخصية سياسية يُخفى هويته. علم أيضا أن سياسياً فرنسيا يمينيا رفيع المستوى كان يستخدم نفوذه للحصول على تراخيص تخطيط لحساب بعض المستثمرين وصفقات ملكية فى أنحاء فرنسا، ولم يكن يتسنى لأحد فى فرنسا اكتشاف تلاعبات ذلك السياسى لأن الإجراءات كانت تتم فى جرسى. أيضا، فإن تدرج السلم الوظيفى لا يتيح لصغار العاملين بالأوف شور، معرفة سوى جزء العمل المناط بهم فقط والذي لا يكشف شيئا. لكنه، وبصفته شخصا مطلعًا على بواطن الأمور أمكنه تجميع المعلومات عن التلاعبات السوقية والتبادلات التجارية البينية - قال إن المتلاعبين والمزورين كانوا ينتمون إلى أسر كبيرة ويحتلون مناصب رفيعة. لكنه رفض الكشف عن أية تفاصيل محددة لأنه كان قد وقّع على أيمانٍ وعقود نافذة مدى الحياة، وكان الحنث بها يعنى أن يُقتل وتلقى جثته فى حفرة.

مضى يقول إن التلاعب بالفواتير بالـ *re invoicing* هو من إجراءات البيزنس العادية فى عالم الاختصاصات القضائية التى تلتزم بالسرية. «كانوا يعتقدون أنها

من ممارسات البيزنس الطيبة ويبررونها بأساليب كثيرة: يحمي الأجانب أموالهم من المخاطر السياسية أو العملات غير المستقرة؛ شعوب إفريقيا تعاني الفقر لأنهم فاسدون ولا يحبون العمل؛ البلاد فقيرة، من ثم فنحن نرسل لها أموال المعونات. كانوا يرفضون مجرد التفكير فى النظم الاقتصادية.

عمل مع العملاء، الواحد تلو الآخر فيما أصبح نهر النقود الذى يتدفق على جرسى فيضانا. حينما عبّر عن عدم الارتياح عن أصول بعض تلك الأموال، وكان الكثير منها يتدفق من إفريقيا. تم تجاهله. وفى أحد أيام الجمعة، وقبل فترة استراحة منتصف النهار أخبرته مشرفة القسم الذى يعمل به أنها لا تريد مناقشة هذه الأمور وأنها لا تهتم البتة بإفريقيا، تلك القارة المتخلفة اللعينة. كان موقفها نمطيا. كانت الربحية مرتفعة إلى حد الإفراط، ولم يحاول أحد أن يرى الرابطة بين أفعالهم وإجراءاتهم والجرائم التى ترتكب فى حق الأماكن الأخرى والظلم الذى يقع عليها. «لم يهتم أحد من الوسطاء الماليين المتورطين - البنوك، مكاتب القانون والمحاماة، المحاسبين، مكاتب المراجعة المحاسبية- بالإبلاغ عن التحويلات غير المشروعة أو حتى مساءلتها». التقى أحد معارفه فى طفولته، وكان قد أصبح محاسبا قانونيا، وجلسا يتحدثان فى أحد الأماكن العامة:

أخبرته عن الهند وماليزيا، وعن تهريب الأموال وما شابه - لكنه سرعان ما أبدى عدم الاهتمام. لم يكن يهتم سوى بالتوافه: حفل ليلة البارحة، نوع السيارة التى أقتنيها ومن أضعج- إلخ. أصبت بصلمة. كانت الأفكار التى أتقيها فى چرسى متطرفة: عنصرية عميقة، مشاعر قامعة، توجهات استهلاكية عدوانية بشعة، وكراهية شبه متعصبة لأية أفكار تقدمية.

اقتضى الأمر سنوات حتى تسربت بعض التشريعات التقدمية إلى چرسى من العالم الخارجى. بعد عودته إلى چرسى عام ١٩٨٦، تصادم كريستنسن مع السير چوليان هودج، أحد أعمدة المؤسسة المصرفية فى چرسى ومن كبار المدافعين عن التمييز العنصرى والدعاة إلى الإمبراطورية، والتحرير الاقتصادى المطلق، كما

يتذكر شجارا فى اجتماع عام بينه وبين المقدس پيتر مانتون، وكان رجل دين أنجلكانيا وعضوا بمجلس شيوخ جرسى حيث قال علنا إن حال السود فى ظل نظام الأبارتايد بجنوب إفريقيا كان أفضل من حالهم فى أى مكان آخر. كان السياسيون هناك معادين للمساواة بين الرجال والنساء ولتوفير الفرص المتساوية للنساء، ولجميع أشكال الديمقراطية السياسية والاجتماعية، مثل نظرائهم فى مراكز الأوف شور الأخرى.

من السهل فى الاختصاصات القضائية الصغيرة - وليس الجزر بالضرورة - ظهور عُقدِ النقص الجماعى، حيث يرى السكان أنفسهم بصفتهم مدافعين شجعاناً عن المصالح المحلية فى مواجهة ضراوة جيرانهم الأكبر وفتوتتهم. ليس ثمة سوى خطوة صغيرة واحدة تفصل بين تلك النظرة الذاتية التى لا تتق فى الآخرين، وبين نظرة التحرر من الأحكام والقوانين التى ترى أى منفعة ذاتية تقوم على حساب الأعراب نوعا من المقاومة الشجاعة ضد الطغيان. بالطبع، تتعاشق تلك النظرة مع إطار الأوف شور الأخلاقى القائل بأن مشاكل الآخرين لا تخصهم والاعتقاد بأن حقوق المواطنين والحكومات فى الأماكن الأخرى غير منطقية ولا أهمية لها، وأن الديمقراطية تعنى طغيان الجماهير والنظر إلى فكرة المجتمع ذاتها بغير اهتمام، بل وبازدراء.

يتسق توفير منشآت يتلافى من خلالها الأجانب دفع الضرائب فى بلادهم مع هذا الإطار، وكذلك كراهية الضرائب العامة. يمكن أن تصل هذه المشاعر إلى حد التطرف. يُسمّى كونراد هاملر، وهو مصرفى سويسرى رفيع المستوى، ألمانيا، وفرنسا وإيطاليا «دولا غير شرعية» بسبب ضرائبها العالية، ويعتبر التهرب الضريبى دفاعا مشروعاً من قِبل مواطنين يحاولون الهروب من القبضة الحالية لمن يديرون دول الرفاه الاجتماعى الكارثية وسياساتها المالية.

تتميز مواقف الأوف شور بالتماثل بين الذرائع والنهج والأساليب والتوجهات النفسية لجماعة كوكبية متماثلة فكريا وثقافيا لكنها موزعة جغرافياً. يسكن عالم

الأوف شور مزيج غريب من الشخصيات: أفراد من الطبقة الأرستوقراطية الأوروبية القديمة ممن مازالوا يملكون القلاع؛ مؤيدون متعصبون لإين راند الكاتب اليميني الداعى للتحرير الاقتصادى أعضاء من وكالات الاستخبارات العالمية، مجرمون كوكبيون وسياسيون مستبدون سابقون نهبوا شعوبهم، خريجو المدارس النخبوية البريطانية، وعدد وافر من المصرفيين، ومجموعات من اللوردات وسيدات المجتمع الراقى. بعبع الجميع هو الحكومات والقوانين والضرائب، وشعارهم الحرية.

كما يوضح كريستنسن، كان تركيز المواقف المتطرفة بجرسى داعما لذاته. قال: «غالبية الأشخاص الليبراليين من أمثالى غادروا الجزيرة ليلتحقوا بالجامعة ولم يعد أحد منهم تقريبا. شعرت بالقتامة والاكئاب على غير عادتى. بدا وأن كل القيم التى كنت أومن بها لم يعد لها أهمية. ولم يكن ثمة من ألتجئ إليه». كان على وشك الرحيل لكن مارك هامبتون، الباحث الأكاديمى الذى كان يحاول تجميع إطار يفهم من خلاله الملاذات الضريبية أقنعه بأهمية فهم النظام من الداخل. قال كريستنسن «تحقيقت، ليس لأننى كنت أريد أن أهيل القذارة على الأشخاص والشركات، بل لأننى لم أستطع فهم النظام، وكذلك لم يستطع الأكاديميون الذين تحدثت معهم. لم يكن ثمة أدبيات ذات قيمة عن الموضوع». مضى كريستنسن يواصل عمله على الموضوع لمدة اثنتى عشرة سنة، وعمل فى عدة شركات قبل أن يصبح مستشار جرسى الاقتصادى، وعندما تم تعيينه فى ذلك المنصب فى عام ١٩٨٧ بدأ يشعر بضغط ما يعنيه الوقوف فى مواجهة الإجماع الكامل الشامل. ووجه بمقاومة شرسة أثناء اجتماعات اللجنة المالية والاقتصادية واللجان الحكومية الأخرى، ووجد أن التعبير عن عدم الموافقة كان يتطلب منه الجهد والقوة والشجاعة. شعر بأنه كان ينتحر.

ثمة مقولات محلية ثلاثة تُكبسل المواقف فى جرسى: «لا تنشر غسيلك الوسخ على الملا»؛ «لا تُقلِّق القارب»؛ «إذا لم تترك الأمور هنا، يمكنك أن تستقل قاربا فى الصباح وترحل».

تمتلىّ جرسى بالشبكات والجمعيات النخبوية السرية التى تقوم على أساس العضوية. والتى تتخلل الحياة فيها، وترتبط نمطيا بالقطاع المالى. بعد أن تم تعيينه مستشارا اقتصاديا وجد كريستنس الكثيرين يأتون للقائه ويطلبون منه الانضمام إلى محفلهم الماسونى ويعرفونه على العلامة السرية: ثنى سبابته على نفسها لدى المصافحة. قال إن هؤلاء كانوا أشخاصا لا يكاد يعرفهم يأتون إلى مكتبه ويمضون فى الثرثرة، ثم يطلبون منى صراحة الانضمام إلى المحفل. كان هؤلاء مصرفيين، وتجارا كباراً، وسياسيين رفيعى المستوى، أضاف إن المرء لا ينظر إلى أيدى هؤلاء، لكنه يشعر بنتوء يشبه المورم لدى مصافحتهم. شعر أن ثمة قذارة صيبانية فى تلك الممارسات، وأنها كانت تشبه سلوكيات شلل الطلبة القدامى، «إما أنك معنا، أو ضدنا». إذا كنت منهم «كان هذا يعنى أن بإمكانهم الثقة بك أن تفعل الصواب دون أن يخبرك أحد - معنى خبيث للفظ «ثقة». وفى النهاية صنفونى على أننى غير أهل للثقة وكثيرا ما سمعتهم يقولون إننى لست واحدا منهم».

خضع الإعلام أيضا للإجماع المؤسسى العام. كانت شركة يترأسها السناتور فرانك ووكر، الذى كان يترأس أيضا «لجنة المال والاقتصاد» ذات السطوة وأحد أعتى المدافعين المفوهين عن صناعة جرسى المالية، كانت هى مالكة أهم صحيفة بجرسى حتى عام ٢٠٠٥، ولم يجد سوى القلة القليلة فى هذا أمرا شاذا. ترك ووكر الصحيفة عام ٢٠٠٥، وعلى الرغم من أنها الآن تنشر بعض وجهات النظر المعارضة بين أونة وأخرى، إلا أن توجّها التحريرى الغالب ومحتواها، يحابى بقوة صناعة الملاذات الضريبية.

دائما ما تكون النخب غير الخاضعة للمحاسبة غير مسنولة وقد خبرت بنفسى جزءا من عفن نظام الحكم بجرسى فى اليوم الأول من زيارة قمت بها للجزيرة فى مارس ٢٠٠٩ حيث كان العنوان الرئيسى لصحيفة جرسى إيفيننج پوست هو «المجلس فى فوضى عارمة» وأوردت تلك القصة الإخبارية كيف اشتكى السناتور ستوارت سيفرت، السياسى المحلى الخلفى الذى يتمتع بشعبية، أثناء انعقاد جلسة

المجلس النيابى من أن وزير الصحة الذى كان يجلس إلى يمينه كان يهمس فى أذنه بشتائم بذينة ذكرها، وكيف أن الوزير وقف وأنكر الاتهامات، وكان البى بى سى بيث وقائع الجلسة على الهواء.

ظل سيقرت ضحية محاولات قمع الاعتراض. قال «يتم إخضاع أية شخصية معادية للمؤسسة للرقابة. ثمة مناخ من الخوف. إن من يجرؤ على الاختلاف يصبح شخصا معاديا لچرسى، عدوا لچرسى، خائنا وغادرا. تسود المكان البروباغندا الستالينية». بعد بضعة أسابيع من زيارتى، ألقى ثمانية ضباط شرطة القبض على سيقرت واحتجزوه سبع ساعات فيما قاموا بتفتيش منزله، وملفاته الخاصة بما فى هذا حاسبه. فى اليوم التالى أخبره مدير موقعه الإلكتروني أن أحدهم كان يحاول قرصنة «كلمة السر». حينما قمت بمهاافته بعد ذلك مباشرة وجدت أنه قد سجل رسالة على آلة الرد الآلى تعكس شخصيته المشاغبة: «لا تخيفك رقابة الشرطة وتنتصتهم على هاتفى. تحدث بحرية لأنك لا تخرق القانون».

فى أكتوبر ٢٠٠٩، وفى أعقاب اتهامه بتسريب تقرير للشرطة عن سلوك إحدى المرضات، هرب سيقرت إلى لندن وطالب، بمجلس العموم، بحق اللجوء السياسى قائلا إنه لا يمكنه أن يلقى محاكمة منصفة بچرسى. قام چون همنج، عضو البرلمان عن الحزب الديموقراطى الليبرالى، باستضافته فى شقته وأعلن أنه لا ينبغى السماح بتسليمه إلى چرسى كى يمثل أمام محكمة لا تراعى مبادئ القانون والعدالة. وحينما عاد سيقرت إلى چرسى فى مايو ٢٠١٠ ليخوض معركة انتخابية ألقى القبض عليه بالمطار حيث قال «إن هذا مجتمع بدون كوابح أو توازنات تحكمه أوليجاركية مستتبدية. إنها دولة حزب واحد، وقد ظلت هكذا لقرون عديدة».

بما أنه من الصعب الإيتان بتبريرات فكرية منطقية لاستضافة نظام أوف شور مالى سرى، فإن الأسلوب المتبع السائد هو الهجوم على المعارضين. تتكون معظم تلك الهجمات من ادعاءات وضيعة والمباحات وتشويهات للسمعة: هذا الشخص جاهل، يدفعه الحقد، يتميز بالأمية الاقتصادية، غير أهل للثقة، مختل أخلاقيا أو

مختل عقليا. يتذكر الدكتور مارك هامبتون، الأستاذ المحاضر بجامعة بورنسموث والذي اعتاد الذهاب إلى جرسى فى رحلات ميدانية، كيف أن السلطات كانت متعاونة معه إلى أن وجه نقداً علنياً لوضع جرسى كمركز أوف شور، وأصبح ذا حضور بالإعلام. غدت زيارته الميدانية غير مرحب بها. قال هامبتون «بدأوا ينشرون تقارير سلبية عنى ويوجهون إلىّ البذاءات. أوحوا بأننى أحمل دكتوراه مشبوهة زائفة، وقالوا إننى أقوم بتزييف تقاريرى، وإننى مدّع تافه. رفضوا إضافة لقب دكتور إلى اسمى. لا أهتم بذلك، بل إن طلبتى ينادوننى باسمى مجردا. لكن هذا كله كان وسيلة لنزع صفة المهنية عنى».

قال جف ساذرن، وهو نائب معارض، إنه الآن يحاول ألا يدلى بأرائه علناً، وأن آخر مرة فعل فيها هذا، نشرت صحيفة جرسى إيقينج پوست صورته فى هيئة هتلر. يصف هو وصديقه السناتور ترثور بيتمان كيف يتم تصنيفهما على أنهما «مخربان لجرسى» أو «الأعداء الداخليون». يتهمان علنا بدوافع حقد شخصية، وتصدر إلماحات بوجود دوافع أشد قتامة. حينما تحدثنا، كان ساذرن، وشونا، زوجة بيتمان و هى أيضا نائبة بالبرلمان، يحاكمان بتهمة مساعدة السكان العجزة والمعوقين على ملء طلبات للتصويت بالبريد، وكان هذا خرقا للقانون الانتخابى الغامض. وجدنا مذبذبين وحُكم عليهما بالغرامة.

كثيرة هى القصص التى استمعت إليها ممن تجرؤا على إبداء اعتراضات على ممارسات الأوف شور السرية بجرسى أو على نهب النخبة الحاكمة للأموال، وما تعرضوا له من قمع وتشويه سمعة وبذاءات، وقالوا إن على قمة قائمة من يوصفون بالخونة، بدرجة فرض العزلة الاجتماعية عليهم، هو كريستنسن. أكد لى من تحدثت إليهم جوّ الخوف والرعب الذى يسود المكان كما وصفه سيقرت. وعلى الرغم من أن جرسى قد تبدو بريطانية جدا للزائر العابر، بيد أنها مختلفة جداً جداً عن بريطانيا التى أعرفها.



فى النول شديدة الصغر يعرف الجميع بعضهم، من ثم، فإن تعارض المصالح

والفساد أمور حميمة. يمكن للمطلعين على بواطن الأمور بجرسى أن يمضوا ساعات وهم يتحدثون عن هذه الأمور، وعن الفساد بخاصة. أحيانا يكون تعارض المصالح جزءا متعوضنا فى البنية السياسية ذاتها. لسنوات عديدة، تولى ويليام بيلهايتشى، المدعى العام، قضايا فى محاكم تخضع لإشراف شقيقة السير فيليب بيلهايتشى، العمدة أو «مساعد الشريف». بجرسى والذى يُعَيَّن من قبل ملكة إنجلترا، ويتولى فى نفس الوقت منصب كبير القضاة بمحكمة جرسى الملكية ورئيس مجلس النواب. بتعبير آخر، يشرف شخص واحد على الحياض القضائى، فيما هو مسئول أيضا عن إبراز صورة لاستقرار الحياة السياسية وتمتعها بالاحترام. من ثم، تصبح الفئة المهيمنة مرادفة لمصالح جميع السكان. ليس ثمة مراكز دراسات أو جامعات مستقلة، أو كيان صغير للخدمة المدنية، أو فصل واضح بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، أو مجلس تشريعى ثانٍ لتفحص مداوات مجلس النواب وقراراته. يقول كريستنسن إنه أثناء عمله مستشارا اقتصاديا لجرسى، لم يكن من المسموح للجمهور حضور اجتماعات اللجان، أو تفحص أجداتها أو أوراق سياساتها، كما أنه لا يوجد سجل للنقاشات البرلمانية حول القوانين المهمة.

تمتد تلك المشاكل لتشمل الأسلوب الذى تدار به صناعة المال. لا يوجد فى جرسى إجراءات ذات مصداقية مستقلة لتفحص أنشطة الأوف شور المالية أو تنظيمها. فى عام ٢٠٠٢، أوجز إصدار عن اتحاد الشئون الحسابية والبيزنس، وهو أحد أكثر تحليلات سياسات جرسى تفصيلا، الوضع بوضوح: «معظم سياسى جرسى رجال أعمال. يمارسون الضغوط لصالح البيزنس ويعملون من أجل مصالح البيزنس. يقومون بصياغة التشريعات وتنقيحها وتمريها. أيضا، يعملون أعضاء فى الكيانات التنظيمية، أى أنهم، واقعيًا، يعملون «حراساً لبوابات» [البيزنس] ويقومون فى نفس الوقت بالفصل فى الشكاوى منه وفى ممارساته السيئة. يشغل السياسيون مناصب فى مجالس إدارة الشركات التى من المفترض أن يقوموا بتنظيمها».

وعلى الرغم من أن العلاقات الوثيقة حتمية في جزيرة صغيرة كتلك، إلا أنه، ولهذا السبب تحديداً، فإن چرسى تحتاج لمزيد من عمليات التفتيش، ومزيد من الشفافية لإيجاد توازن في مواجهة التوجه المتعضون لتعارضات المصالح. ولهذا أهمية خاصة حيث إن چرسى تلعب دوراً مهماً في المجال المالى العالمى. إنه يؤثر في حياتنا جميعاً. يكره الممولون المتخوفون الأماكن الفاسدة بدرجة الفوضى، وكذلك يكرهها منظمو الأوف شور. تواجه الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية والغارقة فى القانونات هذا بابتداع أداءات نزاهة متشددة، «مسرح استقامة» يقتضى عرضاً متكرراً للرسالة الأساسية - «نحن نظاف، جيدو التنظيم، اختصاص قضائى شفاف ومتعاون» - رسالة تصقلها وتلمعها تعليقات وإطراءات مختارة بعيانة لكلاب حراسة الأوف شور منزوعة الأنياب مثل قوة مهمات العمليات المالية الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولى أو بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. يعتمد هذا المسرح أيضاً على رفض الاشتباك مع النقاد. وكما عبر مسئول رفيع المستوى بالكايان حينما طلبت حواراً معه «ليس ثمة قيمة نكسبها حينما نرى ونحن نشتبك معك. الأخرى أن العكس صحيح». مازال كريستسن وزميله ريتشارد مرفى يطرحان تحدياً قائماً لمؤسسة چرسى للدخول معهما فى حوارات متلفزة عن صناعة الأوف شور على أرض محايدة. لم تقبل أية شخصية رفيعة المستوى بچرسى هذا التحدى أبداً.

ربما يكون أمضى الأسلحة التى تستخدم ضد النقاد المحليين هو سوق العمل. أخبرنى مواطن من چرسى فى أواسط عمره، طالبا منى عدم ذكر اسمه، أن حياته الوظيفية دُمِرت بعد أن تحدث علناً عن حالة فساد أوف شور كان قد عمل عليها. قال «لدى جميع المؤهلات، لكننى الآن عاجز عن الحصول على وظيفة فى بوفيه إحدى المؤسسات القانونية». أكد سيفرت هذا حينما قال «إذا تحدثت ضد مصالح صناعة المال، تنتهى حياتك الوظيفية».

أنجولا والكويت هما دولتان تعتمدان على النفط؛ وچرسى دولة تعتمد على

الأموال. بنحدر الاامصاديون عما يسمونه «المرض الهولندي» الذي يصيب البلاد الغنية بمواردها المعدنية: حينما تتدفق الإيرادات، ترتفع مستويات الأسعار، ولا تستطيع السلع المصنوعة محلياً، خاصة المنتجات المصنعة والمنتجات الزراعية التنافس مع الواردات الأقل سعراً. فى تلك الأثناء، ترشح المواهب وتتسرب إلى القطاعات المهيمنة، ويفقد السياسيون الاهتمام بالمهمة الشاقة لتعويم المجالات الأخرى وتنشيطها لأن التعلق بمصادر النقد السهل والتمسك بها أكثر سهولة وأكثر إيداراً للربح. على الرغم من أن صناعة جرسى المالية لا توظف سوى حوالى ١٢٠٠٠ شخص بأسلوب مباشر، أى ما يقرب من ربع قوة العمالة، فإنها الآن مصدر ٩٠٪ من إيراد الحكومة، وقد عملت الآن على إقصاء القطاعات الأخرى، تماماً مثلما عملت الصناعة النفطية بأنجولا على القضاء على مجالات الإنتاج الأخرى. ما بين عامى ١٩٨٥ و٢٠٠١، ارتفعت أسعار المنازل بجرسى خمسة أمثال، ثم شهدت زيادة قدرها ٦٠٪، إلى أن وصل ثمن المنزل المتوسط بجرسى فى منتصف الثمانينيات إلى ٩٦٠٠٠٠ دولار، أى حوالى مئتين ونصف المثل من سعر المنزل المناظر ببريطانيا التى تشهد نفسها طفرة (وهمية) فى أسعار المنازل. فى السنوات التسع حتى عام ٢٠٠٦، تضاعفت الإيداعات وقيمة الأموال بينوك جرسى، فيما تراجعت الدخول من الزراعة والمواد المصنعة بمعدل ٢٠٪ و٣٥٪ على التوالى، تقلصت كل من الزراعة والتصنيع إلى ٨٪ من الاقتصاد، كما تشهد السياحة تراجعاً سريعاً.

وكما يحدث فى اقتصادات النفط، يصبح من على القمة أثرياء سريعاً، ويشهد من فى القاع أجورهم فى حالة ركود أو تراجع. قال سيفرت «ثمة صورة معيارية تسيطر على أذهان الناس بأن جرسى تمتلئ بالمليونيرات السكارى وأن السكان هم مجموعة من الأثرياء أولاد الحرام الذين يستحقون الرفس بالأقدام. فى واقع الأمر، فإن معظم الناس فى جرسى عاجزون سياسياً وأن نخب الأوليجاركية الراسخة هم الخنازير الذين يلتهمون الأطعمة الموجودة بالقصة». تُترجم عدم المساواة الاقتصادية إلى عدم المساواة السياسية مما يؤدي إلى مضاعفة الضغوط على المعارضين.

تصف روزمارى پستانا، ناشطة النقابات العمالية الصلبة الشجاعة، ما يعنيه أن

تعيش دونما نقود بجرسى. پستانا، أم تتحمل وحدها مسنولية ثلاثة أطفال ومسجلة على أنها معوقة - تعاني من الروماتويد ومن مشاكل فى القلب - وتسكن بشقة فى مبنى سكنى متهاك بوسط سانت هليير العاصمة، كانت قد عملت لخمسة وثلاثين عاما عاملة نظافة لبعض الوقت بمستشفى جرسى العام وكانت تكسب من ذلك العمل ١٢٠٠٠ جنيه إسترليني فى العام - أى حوالى واحد على أربعين من ثمن أى منزل عادى. قالت إن الفرد يحتاج إلى دخل أسبوعى قدره ٤٠٠ جنيه إسترليني للوفاء بمتطلبات العيش الأساسية - لكن الحد الأدنى للأجور هو ٢٣٠ جنيه إسترليني قبل خصم التأمينات والضرائب، من ثم يحتاج معظم الناس إلى وظيفتين. يجعل قانون العمل الإضراب أمرا من شبه المستحيل حدوثه.

جلست فى مطبخها المزدهم بالكراكيب تتذكر أيام طفولتها «كانت الحياة شاقة وقتئذ لكنها كانت أرحم مما عليه الأمور اليوم». فحتى حينما انفصل والداها استمر الأطفال فى مدارسهم وكانوا يتمتعون بإجازات ورحلات بين أونة وأخرى، لكن ذلك أصبح مستحيلا الآن. وصفت تكلفة تلقى علاج طبي. لا تتبع جرسى نظام الخدمة الصحية البريطانى وعلى المرضى دفع أجور الأطباء. بين مسج جرسى الاجتماعى السنوى عن عام ٢٠٠٩ أن تكلفة العلاج باهظة بدرجة أن أكثر من نصف السكان لا يذهبون بانتظام للكشف لدى الأطباء وأطباء الأسنان. قالت پستانا: «إننى أحب جزيرتى، لكننى أريد أن أستردها».

اعتاد كريستنس أن يعمل مشرفا على دليل أسعار التجزئة (RPI) بجرسى والتحكم به والذي كان له تأثير مهم وواقعى على حالات عدم المساواة. كانت أشياء كثيرة مثل الإيجارات وأسعار المياه مرتبطة بذلك الدليل، وإذا ارتفعت الأسعار يكون على أصحاب الأعمال رفع أجور العاملين. قال كريستنس إنه حاول حماية ذلك الدليل بقوة من تدخل السياسيين، لكن المسؤولين سرعان ما تدخلوا لإعاقة عمله.

يجعل أحد قوانين جرسى من العسير، بل يكاد يكون من المستحيل، قيام «بيزنسات» خارج القطاع المالى، هذا على الرغم من أن بإمكان الأجنب أن يصلوا

إلى الجزيرة على أحد القوارب ويحصلوا سريعا على وظائف. قال كريستنسن، «إذا كنت تتحكم فى الطلب على العمالة لكنت لا تتحكم فى المعروض منها فإن ثمة نتيجة محتملة واحدة، ضغوط على الأجور باتجاه أسفل». حينما كان كريستنسن فى جرسى لم يكن ثمة حد أدنى للأجور، أو بدلات للبطالة، وكان هذا مثاليا بالنسبة للصناعات المالية لأنه يبقى على التكلفة منخفضة. وحينما أجرى حوارا مع صحيفة جرسى إيفيننج پوست مدافعا عن وجود حد أدنى للأجور، تقدمت الغرفة التجارية بشكوى رسمية ضده.

تتساهل مراكز الأوف شور فى حالات عدم المساواة الاقتصادية، بل إنها ترحب بها لحفز الفقراء على بذل جهد أكبر، وذلك توجه جمعى سائد لخصه الاقتصادى جيه. كيه. جالبريث فى نظرية «الحصان والعصفور» الخاصة بتوزيع الدخل والضرائب: «إذا أطعمت الحصان قدرا كافيا من الشوفان ستتناثر بعض الحبوب على الطريق وتأكلها العصافير». تعتمد جرسى إلى قهر الفقراء بانتظام واستنزافهم ماليا كى تظل فى مقدمة الاختصاصات القضائية الأخرى من حيث اجتذاب رعوس الأموال. فى عام ٢٠٠٤، خفضت جرسى الضرائب على الشركات من ٢٠٪ إلى صفر، باستثناء الأموال حيث يُدفع عنها ضريبة قدرها ١٠٪. أحدث هذا ثقباً فى الموازنة يعادل جميع تمويلات نظام المزايا الاجتماعية بجرسى، من ثم وبين إجراءات كثيرة أخرى، قاموا بفرض ضريبة على الاستهلاك تسببت فى معاناة كبيرة للفقراء بخاصة. تسمى شونا بيتمان، عضو المجلس التشريعى هذا الإجراء، نهجا لفرض الضرائب على الفقراء لإنقاذ الأغنياء. يقول جري دورى، السناتور بجرسى إن «بنية جرسى الاجتماعية تماثل فندق هيلتون.. مجموعة من الأفراد الغريباء عن بعضهم موجودون بنفس المكان لكسب الثروة».

واقعيًا، بإمكان الشركات وكبار أثرياء جرسى التفاوض على معدلات الضرائب التى عليهم دفعها؛ لمعظم سنوات التسعينيات، كان الأثرياء الراغبون فى الحصول على إقامة بجرسى يقومون بإرسال محاميهم إلى مكتب كريستنسن مباشرة للتفاوض على تلك المعدلات. كانت جرسى تصر على تسديد حد أدنى سنوى، وكان

المليونير أو الملياردير يقوم بتحويل المبلغ الذى عندما كان يُحسب وفق معدل ضرائب جرسى الثابت وقدره ٢٠٪ فإن الناتج يكون هذا المبلغ. كان من سبقوا كريستنس قد استقروا على مبلغ يتراوح بين ٢٥٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ جنيه إسترليني ضريبة سنوية، ورفعه كريستنس إلى ١٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني. لنقل إن لديك دخلا قدره ١٠ ملايين جنيه إسترليني من جميع أنحاء العالم، فإن معدل الضريبة الفعلى الذى تدفعه هو ١٠,٥٪. كانت الشركات أيضاً تخضع لمعاملة مماثلة، حيث كان يبدأ أكبر معدل ضريبي تخضع له البيزنسات والشركات الدولية هو ٢٪ فأقل اعتمادا على كم الأرباح التى تخطط لحصدها من جرسى.

يميل المليونيرات للحفاظ على مظهر متواضع. يضم مبنى متداع للمكاتب أقيم فى الخمسينيات بالقرب من قلب العاصمة سانت هليير وفوق مطعم نيوراچ للمأكولات الهندية إمبراطورية البث الإذاعى والتليفزيونى لريتشارد دزموند الثرى مالك العديد من الصحف والذى يقوم ببث المواد البيرونجرافية. أيضاً، كان مقر هيو ثرستون المحاسب الذى كان يرمى الشئون المالية لمارجريت تاتشر وعائلتها، ومعه مقر أنظمة BAE متعددة الجنسية العملاقة لتجارة الأسلحة، كان مبنى قديماً بالقرب من حافة المدينة. قال مستثمر عقارات متقاعد لم يرغب فى ذكر اسمه «أدفع ربع معدل الضريبة التى يدفعها الرجل الذى يجمع قمامتى. أمضى يومى فى لعب الجولف، أما هو فقد يكون غير قادر على دفع إيجار المنزل الذى يسكنه. هذا هو نمط الحياة فى جرسى: إذا كنت تملك النقود تحصل على كل ما هو أفضل». وكما ذكرنا من قبل، فإن كل من يجهر بنقد الممارسات هناك، مثلما فعل كريستنس والقلائل الذين عارضوا النظام، يتعرض للهجوم الضارى ومحاولات تشويه السمعة والضغط من أجل أن يترك منصبه بصفته خائناً للأمة.

يزدهر الأوف شور على المصالح الذاتية الضيقة ومعها ثقافة التواطؤ. يعزو المدافعون عنه، وبأسلوب عصايبى، الدوافع الخبيثة والأجندات الخفية لناقدى النظام على الرغم من علمهم بنزاهة هؤلاء الناقدين.

على الرغم من أن صناعة المال تستغل عزلة مراكز الأوف شور، وجبن السكان، وقصر نظرهم الأخلاقي، إلا أن المبدأ الجمعي لقمع الفقراء والتسبب في معاناتهم الذى يهيمن على مؤسسة چرسى له أصوله النهائية فى صناعات الأوف شور ومن يتحكمون فيها فى مناطق الأون شور الداخلية، ولا يعزى لطبيعة سكان الجزر المتأصلة فقط. بإمكان قمع الأوف شور أن يحدث فى اختصاصات قضائية كبيرة أيضا. شعر رودولف إلمر، وهو مصرفى سويسرى كان قد عمل بعدة بنوك بمراكز أوف شور قبل أن يصبح ناقدًا لها يطلق الإنذار تلو الآخر بشأن الفساد الذى شهدته، شعر بالضغط فى سويسرا، وهى بلد تعداده ثمانية ملايين نسمة.

فى عام ٢٠٠٤، لاحظ إلمر رجلين يتبعانه إلى عمله. وفيما بعد رأهما فى موقف السيارات الخاص بروضة الأطفال التى تذهب إليها ابنته، ثم أبصرهما من نافذة مطبخه. كان الرجلان يتبعان زوجته فى سيارتها، وقاما بتقديم الشيكولاتة إلى ابنته فى الشارع، ثم قاما بقيادة سيارة بأقصى سرعة فى الشارع المسدود الذى فيه منزله. استمرت تلك المطاردة، بمعدلات متباينة، لمدة عامين. كان وقتئذ يعمل بشركة صينية، وذات مرة، ارتدى المطاردان تى شيرتين مرسوما على ظهريهما تينيان. أنكر چولويس بانير، صاحب الشركة التى كان يعمل بها سابقا، أية علاقة بالموضوع؛ ولم يستطيع أحد تحديد من أرسل هذين الرجلين. قالت الشرطة إنه ليس ثمة ما تستطيع فعله. فى عام ٢٠٠٥، تم تفتيش منزله بتهمة انتهاك السرية المصرفية التى هى، ووفقا لتعبيره «انتهاك رسمى مثل جريمة القتل».

قال «وقتئذ وصلت الأمور إلى حد فكرت معه فى الانتحار. كان يحدث أن أنظر من النافذة فى الثانية صباحا وأراهما. بثا الرعب فى زوجتى وأطفالى وجيرانى. أصبحت خارجا عن القانون. كنت أبا روحيا [أبا بالمعمودية] لطفل كان والده يعمل فى مجال المال. قال لى والده إن على أن أتوقف وإننى أمثل تهديدا للعائلة». ضغط رئيس أحد أقربائه اللصيقين عليه كى يتجنب أى اتصال بإلمر، وفى أعقاب هذا التحذير ترك صديقه مكتب رئيسه باكيا. قال إلمر «كنت جد ساذج إذ اعتقدت أن

العدالة السويسرية مختلفة. أفهم أن بإمكانهم التحكم فى مكان مثل الأيل أوف مان يبلغ تعداد سكانه ٨٠٠٠٠ نسمة، لكن فى ٨ ملايين نسمة [تعداد سويسرا]؟ كيف لأقلية فى عالم المصارف أن تتلاعب بأراء بلد بأكمله وتشكّلها؟ ما هذا؟ المافيا؟ كيف يجرى العمل. چرسى، جزر الكايان، سويسرا: إن هذا النظام اللعين بأكمله فاسد..

أتيح للأيديولوجيات اليمينية التى ظلت خارج الحظيرة فى الديمقراطيات الكبرى، أن تنمو دونما كوابح بالأوف شور. وفيما غدت أموال الأوف شور ذات نفوذ متزايد فى الاقتصاد الكوكبى بحيث أعادت هندسة اقتصادات الأوف شور بأساليب جوهرية، ازدهرت هذه التوجهات واكتسبت ثقة وقوة داخل نطاق الاقتصادات الأكبر. يظهر هذا جليا فى صلافة المصرفيين العنيدة، الذين، وبعد أن كانوا يدمرون اقتصاد العالم، مازالوا يطلبون المزيد ويهددون بالانتقال إلى أماكن أخرى حال إخضاعهم للأنظمة، أو فرض ضرائب كبيرة عليهم. يظهر جليا أيضا فى مطالبات السوپر أثرياء الذين غدوا يتوقعون معدلات ضريبية أقل مما يدفعها من يقومون بتنظيف مكاتبهم ويطالبون بذلك. حينما يقوم بونو، الموسيقار الأيرلندى المحبوب وأبرز من قاموا بحملات ضد الفقر فى العالم، بنقل شئونه المالية أوف شور، إلى هولندا، ليتجنب دفع الضرائب، ومع ذلك يظل يتمتع بشعبية فائقة، يبدو الأمر وأننا قد خسرنا المعركة. فى الوقت الراهن، نجد أمريكا، تلك الديمقراطية العظيمة. واقعة فى براثن آراء النخب الفاسدة غير الخاضعة للمحاسبة، والإجرامية فى غالبيتها، والفضل يرجع، إلى حد كبير، لأموال الأوف شور.

بعد أن نجحت أموال الأوف فى استعمار اقتصادات الدول القومية الكبيرة وأنظمتها السياسية، نجدها قد قطعت شوطا كبيرا باتجاه أسر مواقفنا وتوجهاتنا أيضا.